إقتصاد

عصام شلهوب

الودائع تحت المقصّ المالي والدولة تتهرّب شيخاني: قانون الفجوة الماليّة يقتطع الودائع ويخالف الدستور

يكشف مشروع قانون الفجوة المالية او ما يسمى الانتظام المالي عن واقع بالغ القسوة بالنسبة الى المودعين، الذين جرى تحميلهم القسم الاكبر من الخسائر الناتجة من تراكم طويل لسياسات نقدية ومالية خاطئة، وسوء ادارة ممنهج للقطاع المصرفي، شاركت فيه الدولة، مصرف لبنان والمصارف التجارية

بدل ان تقوم الدولة بدورها الدستوري في حماية حقوق المواطنين واموالهم، تخلت عمليا عن مسؤولياتها، فيما عمدت المصارف الى تقليص التزاماتها تجاه المودعين، ليصبح هؤلاء الضحية الاساسية للازمة.

يتضمن مشروع القانون ثلاثة مسارات رئيسية للاقتطاع من الودائع. يقوم المسار الاول على شطب ما يقارب 30 مليار دولار، عبر حذف الفوائد المتراكمة منذ عام 2016، واعادة تقييم التحويلات من الليرة اللبنانية الى الدولار بعد 17 تشرين الاول 2019. ويعد هذا الاجراء غير دستوري لتعارضه الصريح مع المادة 15 من الدستور التي تكفل حماية الملكية الخاصة، كما يشكل مخالفة قانونية تمس بالقوة الالزامية للعقود المنصوص عليها في قانون الموجبات والعقود.

اما المسار الثاني، فيقضي بإعادة ما يصل الى 100 ألف دولار لكل مودع على مدى اربع سنوات، من دون اي مراعاة لتأثير التضخم على القيمة الفعلية لهذه المبالغ. كما ان عملية السداد لن تتم نقدا، بل عبر تحويلات مصرفية وشيكات، مما يفرغ هذا التعويض من مضمونه الحقيقي.

وينص المسار الثالث على اعادة الودائع التي تفوق 100 ألف دولار من خلال سندات طويلة الاجل غير مدفوعة الفائدة، وموصوفة بأنها "معززة" من دون ان تكون مسندة فعليا بضمانات واضحة. وبما ان هذه السندات لا تدر اي عائد، فان قيمتها الفعلية ستتآكل بشكل كبير على مدى 10 او 15 او 20 سنة، مما يشكل اقتطاعا ثانيا مقنعا من الودائع، يقدر بحوالى 20 مليار دولار اضافية.

يعتمد المشروع كذلك مبدأ احتساب جميع حسابات المودع في مختلف المصارف كأنها حساب واحد، وهو اجراء غير شرعي، وغير متوافق مع المعايير المصرفية الدولية، كما انه مرفوض من صندوق النقد الدولي، اذ يشكل تشريعا ضمنيا لتبييض الخسائر وضربا لحقوق الملكية الفردية، ويقوض ما تبقى من ثقة بالنظام المصرفي.

"الامن العام" التقت الدكتور نقولا شيخاني.

■ هل "الفجوة المالية" رقم محاسبي قابل للنقاش ام حقيقة سياسية فرضت على اللبنانيين؟

□ ليست الفجوة المالية في لبنان مجرد رقم محاسبي قابل للتفاوض، بل هي نتيجة مباشرة لتراكم اخطاء جسيمة ارتكبت عن سابق علم ومعرفة من الدولة اللبنانية، مصرف لبنان، والقطاع المصرفي. لقد اخفقت المصارف في الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية، لا سيما معايير بازل المتعلقة بالملاءة والسيولة، اضافة الى مخالفة قواعد التحوط الائتماني (Prudential Rules)، وفي مقدمها مبدأ Single Borrower Exposure الذي يحد من حجم التعرض لمقترض واحد. وعلى الرغم من ان الودائع تعد اموالا مؤتمنة، تعاملت المصارف معها كاستثمارات عالية المخاطر. عمليا، رفعت المصارف حجم توظيفاتها لدى مصرف لبنان وفي سندات الأوروبوند الى مستويات تجاوزت المعايير الدولية والمحلية، في خرق واضح لتعميم مصرف لبنان رقم 2012/311، الذي يفرض سقفا لا يتجاوز 20% من الاموال الخاصة للمصرف. الا ان هذه التوظيفات بلغت ما يقارب 300% من رؤوس اموال المصارف، مما ادى الى ايداع نحو 80 مليار دولار من اموال المودعين لدى المصرف المركزي، اي ما يقارب نصف اجمالي الودائع في لبنان. من جهته، استخدم مصرف لبنان هذه الاموال لتمويل سياسات تثبيت سعر الصرف، تنفيذ الهندسات المالية، ودعم المواد الاساسية والكهرباء، مما ادى الى استنزاف الاحتياطات بالعملات. كما استخدمت الدولة هذه الاموال لتمويل دينها، عجزها المزمن وميزان المدفوعات، سواء عبر سندات الأوروبوند او عبر الاقراض المباشر وغير المباشر من مصرف لبنان، في مخالفة صريحة لقانون النقد والتسليف المادة 83. وهكذا، تشكلت الفجوة المالية نتيجة تداخل ثلاث مسؤوليات واضحة:

1- المصارف التي جمعت الودائع وعرضتها لمخاطر مفرطة.

2- مصرف لبنان الذي أنفق هذه الاموال خارج الاطر الاحترازية.

3- الدولة اللبنانية التي راكمت الدين والهدر.

■ هل يعني ذلك ان الفجوة المالية نتيجة اخطاء تقنية، ام خيار سياسي واقتصادي تراكم عبر سنوات؟

□ الفجوة المالية لم تكن نتيجة ازمة نظامية او ظرف قهري، بل حصيلة قرارات مالية وسياسية عن سابق معرفة. يأتي توصيف الازمة على انها "ازمة نظامية" في سياق محاولة رفع المسؤوليات القانونية، وتبرير تشريعات استثنائية تمس بحقوق المودعين وتتناقض مع الدستور والقوانين اللبنانية، لا سيما قانون الموجبات والعقود. في هذا السياق، يسجل ان صندوق النقد الدولي لم يصف الازمة اللبنانية يوما بأنها ازمة نظامية. ففي تقرير المشاورات وفق المادة الرابع لعام 2023، اشار الصندوق بوضوح الى ان توصيف الازمة كنظامية صدر عن الدولة اللبنانية نفسها، لا عنه، ما يؤكد وجود مسؤوليات محددة لا يمكن التنصل منها. هذا التوضيح مهم لفهم لماذا يصر صندوق النقد على البدء اولا بإعادة هيكلة المصارف قبل اي محاولة لتطبيق القوانين المتعلقة باسترداد الاموال او تسديد الودائع والانتظام المالي.

> **اقتطاع غير معلن بالقانون بدل القرار**

الدكتور نقولا شيخاني.

■ اين تقف حدود الدستور عندما تستخدم الضرورة المالية لتبرير المساس بحق الملكية الفردية، وهل يمكن اعتبار ما يجري تنظيما ماليا مشروعا ام اقتطاعا مقنعا للودائع ؟

□ لا تبرر الضرورة المالية تجاوز الدستور او المساس بحق الملكية الفردية. ما جرى يشكل اقتطاعا مقنعا للودائع، اذ جرى تحميل المودعين كلفة ازمة ناتجة من سياسات خاطئة وسوء ادارة. اقتطاع نحو 30 مليار دولار غير مبرر قانونيا، لأن الجزء الاكبر منه حقوق وفوائد مكتسبة منذ عام 2016، واي تعديل لاحق عليها يعد مخالفة للعقود ومساسا بمبدأ العدالة. هذا المسار لم يعالج جوهر الازمة بل استخدم لاقفال الملف، مما يجعل الاجراءات المطروحة غير دستورية وغير عادلة.

■ هل يمكن اعتبار ما يجري تنظيما ماليا؟

□ في الواقع، كان من المفترض ان تتم اعادة انتظام القطاع المصرفي من خلال هيكلة واضحة، تشمل تحديد المسؤوليات بدقة واللجوء الى مراجعين ماليين خارجيين مستقلين (TPA) لتقييم ديون مصرف لبنان، وكشف كيفية استغلال الأموال، وكيف استفادت المصارف والمصرف المركزي على حساب المودعين. بدلا من ذلك، تم اللجوء الى اجراءات جزئية وغير شفافة، تمثلت في القانون باقتطاع 30 مليار دولار من الودائع من دون معالجة اساسية للفساد او سوء الادارة، وهو ما خلق حالة من عدم العدالة القانونية والمالية.

■ هل نحن امام قانون لمعالجة الانهيار ام قانون لاقفال ملفه ومنع العودة اليه قضائيا وسياسيا؟

□ مشروع القانون الحالي، الذي استخدم لتسوية الوضع، لم يكن قانونا لحماية حقوق المودعين وخلق الثقة في الاقتصاد، بل كان مثابة غطاء لاغلاق الملف، مما ادى الى تحميل المودعين الجزء الاكبر من الخسائر. فقد تم تحميلهم حوالى 60% من الخسائر، بينما ساهمت المصارف ومصرف لبنان بنحو 30% فقط، وتركت الدولة مسؤولياتها من دون معالجة فعلية، وهو ما يعكس اخفاقا كبيرا في الادارة المالية والسياسية.

■ كيف يمكن توزيع الخسائر قبل تحديد المسؤوليات، اليس في ذلك قلب للعدالة؟

□ مشروع القانون الذي اقرته الحكومة يتضمن تقسيم الاموال وفق معايير غير عادلة: اول 100 الف دولار من كل مودع تعاد نقدا او عبر البطاقة المصرفية خلال اربع سنوات، اما المبالغ الاضافية فتحول الى سندات طويلة الاجل من دون فوائد، لا تعوض عن التضخم ولا تحمي المودع من فقدان القيمة. هذه الاجراءات تقلل من القوة التعاقدية للودائع وتضعف الثقة بالمصارف، اذ لا يستطيع المودع التحكم في امواله او التصرف فيها بحرية، مما يشكل انتهاكا للعقود المبرمة مع المصارف.

■ هل يعكس هذا القانون فشل الدولة في مواجهة المصارف ام محاولة تهرب على حساب المجتمع؟

□ الفجوة المالية بين الدولة، مصرف لبنان، والمصارف الخاصة بلغت نحو 83 مليار دولار. اعادة توزيع هذه الاموال بطريقة عادلة كان من الممكن ان تتم عبر خطة واضحة: تحمل الدولة 30% من الخسائر، المصارف 30%، على ان يتحمل المودعون 30%. هذه النسب كانت لتضمن العدالة وتحمي الطبقة المتوسطة، لكنها لم تطبق، مما ادى الى تحميل المودعين الجزء الاكبر من الخسائر، بينما تهربت الدولة من مسؤولياتها بالكامل. ◄

إقتصاد

◄ ■ بأي منطق قانوني تحول الودائع الخاصة الى سندات طويلة الاجل من دون موافقة اصحابها؟

□ بعد اقتطاع 30 مليار دولار، اعادة الاموال الى المودعين وفق النظام الحالي تتم عبر تقسيم المبالغ: اول 100 ألف دولار تعاد نقدا او الكترونيا كما اسلفت، والمبالغ فوق ذلك تتحول الى سندات طويلة الاجل بفوائد منخفضة جدا. هذه السندات تعرف بـ "Zero Coupon"، اي انها لا تمنح اي عائد حقيقي، وبالتالي لا أحد يرغب في شرائها. اضافة الى ذلك، هذه السندات ليست دائما مدعومة بأصول حقيقية، فالدعم غالبا شكلي، مثل رهن عقار، ولا يوفر حماية حقيقية للمال او عائدا فعالا. في الواقع، الطبقة الوسطة من المجتمع هم المودعون الذين جمعوا اموالهم طوال حياتهم لمواجهة احتياجاتهم المستقبلية أصبحوا اليوم مضطرين لبيع السندات بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب التضخم او قلة الطلب، مما يمثل خسارة مزدوجة: الاولى عند التحويل الى السندات، والثانية عند محاولة استردادها نقدا. هذا ما يصفه الخبراء بتشريع "سرقة العصر"، وهو انعكاس لفشل القانون في حماية حقوق المودعين.

■ هل هذا القانون ينقذ النظام المصرفي، ام ينهي ما تبقى من ثقة به؟

□ القانون الحالي لا يحمي حقوقهم، بل يضعف القوة التعاقدية مما يضرب دولة القانون ويؤدي

> **السندات اداة اطفاء خسائر لا اداة استثمار**

الى تآكل الثقة بالمصارف. اعادة الهيكلة قبل تطبيق اي قانون هو الشرط الاساسي لضمان العدالة وحماية حقوق المودعين وفق المعايير الدولية لصندوق النقد الدولي، مع التزام واضح بمسؤوليات الدولة والمصارف ومصرف لبنان.

■ ما هو المقترح او الحل الذي تراه يؤمن الحقوق للمودعين بعيدا من مشروع قانون الفجوة المالية؟

□ اعادة الهيكلة يجب ان تشمل تحديد المسؤوليات بوضوح بين الدولة، مصرف لبنان، والمصارف، قبل تطبيق اي قانون لتسديد الودائع. المقترح يشمل:

الدولة اللبنانية: تتحمل جزءا من الالتزامات المالية عبر موارد موجودة او يمكن خلقها، مثل اراض او مشاريع استراتيجية، من دون التسبب بإفلاس.

مصرف لبنان: يساهم بما لديه من احتياطيات وارباح اصوله واستثماراته، ويمكن استخدام هذه الاموال على مدى خمس الى ست سنوات لإعادة التوازن المالي.

المصارف الخاصة: يجب اعادة رسملتها لكي تساهم بما يمكنها تحمله من دون المساس بالحقوق الاساسية للمودعين، مع مراقبة دقيقة للالتزامات.

الاموال غير الشرعية: يجب ملاحقتها قضائيا وعدم ادراجها ضمن التعويضات لتجنب تحميل المودعين اعباء غير مستحقة.

بهذه الطريقة، يمكن استرداد نحو 50-60 مليار دولار على مدة 5-6 سنوات بطريقة قانونية ومنظمة، مع حماية حقوق المودعين، ضمان العدالة في توزيع الخسائر، واعادة الثقة بالقطاع المالي اللبناني. اضافة الى ذلك، الدولة لديها القدرة على خلق اصول جديدة لتغطية الفجوة المالية، كما حدث في بعض الدول الاخرى، بما في ذلك مشاريع على طول الساحل اللبناني، او اراض واستثمارات استراتيجية، مما يعزز السيولة المالية من دون اللجوء الى افلاس او تحميل المودعين كامل الأعباء. يجب ان لا ننسى ان الحل ايضا يمر بالسياسة النقدية لمصرف لبنان، وذلك من خلال او وضع صرف كمية أكبر من الليرة اللبنانية من دون تدهور سعر الصرف، وذلك لأن المادة 69 من قانون النقد والتسليف يضمن بأن الليرة اللبنانية يجب ان تكون مدعومة بـ30% من الذهب واليوم محصول الذهب في لبنان تكاثر 400%، لذلك يمكن على الدولة اللبنانية طبع ليرة ولاسترداد الودائع على سعر السوق 89500 من دون ان يهتز سعر الصرف.